الفصل الثاني

التعليم العالي وآفاق المُستقبل

يُعدّ التخطيط وسيلة رئيسة من وسائل العمل على تحقيق الأهداف، حيث يقدم دليلاً مدروسًا لخطوات هذا العمل، ويأخذ في الحسبان الوضع الراهن والقضايا المطروحة، والمستجدات والتوقعات، وكيفية التعامل معها، والاستجابة لمتطلباتها. ويكتسب التخطيط للتعليم العالي أهمية خاصة، لأن هذا التعليم يُمثل نقطة انطلاق رئيسة للارتقاء بالإنسان وإمكاناته، ولتفعيل النشاطات المعرفية، وبناء مُجتمع المعرفة، والإسهام في التنمية. وعلى هذا الأساس يحتاج هذا التخطيط إلى نظرة واسعة المدى، ومتعددة الجوانب، تتسم بالعمق واستيعاب التفاصيل.

ويطرح هذا الفصل موضوع قضايا التخطيط للتعليم العالي، وتعزيز عطائه المعرفي، وإسهامه في بناء مُجتمع المعرفة من خلال ستة محاور رئيسة.

- يبدأ المحور الأول بطرح موضوع التوجهات المستقبلية للتعليم العالي، من خلال محاولة الإجابة عن تساؤلين اثنين، هما: ماذا يراد من هذا التعليم؟ وكيف يجب أن تُدار شؤونه؟ ويُبين الفصل، كنظرة عملية في هذا الإطار، التوجهات المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

obeikandl.com

- في المحور الثاني يتحدث الفصل عن إستراتيجيات الجامعات، ويُركز على ضرورة ارتباطها بالخطط الوطنية، بمعنى أن تكون جزءاً داعماً لها، وليس معزولاً أو مُنفصلاً عنها. ويتحدث في هذا الإطار عن ضرورة ارتباط إستراتيجيات جامعات المملكة بالسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، والخطة الوطنية للتعليم العالي (آفاق)، والخطط الخمسية للتنمية.
- وفي المحور الثالث، يُبين الفصل أن التخطيط ليس تنجيماً، وأنه يجب أن يُبنى على معلومات صحيحة وموثقة، كي يستطيع من خلالها رسم معالم طريق المستقبل للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
- وفي المحور الرابع، يتطرق الفصل إلى قضية مهمة في التخطيط، هي قضية الترابط بين الإستراتيجيات وتوجهاتها العامة على مُختلف المستويات من جهة، وبين النشاطات التفصيلية التي ينبغي تنفيذها من جهة أخرى، حيث يُوضح ضرورة التأكيد على هذا الترابط.
- وفي المحور الخامس، يطرح الفصل موضوع أبعاد التعليم العالي التي يجب أخذها في الحسبان في عملية التخطيط، ويُناقش كلاً من البُعد المحلي، والبُعد الدولي.
- أما في المحور السادس، فيُناقش الفصل مسألة تمكين طلاب الجامعات من التحرك فيما بينها والدراسة في أكثر جامعة، في أنحاء مُختلفة من العالم، والتعرف على ثقافات الأمم في إطار برامج دراسية مُشتركة ومُتكاملة.
- ويهتم الفصل في المحور السابع والأخير بقضية تطوير إمكانات خريجي الجامعات ومهاراتهم. ويُبين الفصل وجود تنافس بين الجامعات على ذلك، ويُوضح أن تحديد الإمكانات المطلوب تطويرها يحتاج إلى التفاعل مع المُجتمع، ومعرفة مُتطلبات سوق العمل.

obeikandl.com

وهكذا يقدم الفصل نظرة مُتكاملة إلى قضايا التخطيط للتعليم العالي، يأمل أن تكون مُفيدة في العمل على تحقيق التطلعات المستقبلية.

(٢,١) التوجهات المُستقبلية

ماذا يُراد من التعليم العالي؟ وكيف يجب أن يُدار هذا التعليم للحصول على المطلوب؟. تدخل هذه التساؤلات المهمة في إطار مُتطلبات التخطيط المستقبلي للتعليم العالي التي يجب الاهتمام بها وجعل الإجابة عنها واضحة، تُسهم في إنارة الطريق نحو مُستقبل أفضل. وتشمل الإجابة العملية عن هذه التساؤلات مستويات عدة من المتطلبات، تبدأ بتحديد توجهات إستراتيجية تتمثل في أهداف واضحة يُطلب العمل على تحقيقها. ومن خلال ذلك يتم وضع السياسات، وتحديد الأدوار والنشاطات، وتحفيز الطاقات والإمكانات، والسير في طريق العمل والإنجاز، وصولاً إلى المستقبل المنشود.

وكما هو واضح في التساؤل (ماذا يُراد من التعليم العالي؟)، فإن التخطيط لهذا التعليم يرتبط بالأهداف المطلوبة، أي بما هو مطلوب فعلاً على الصعيد الوطني. والحاجة الدائمة تكمن في التنمية، إضافة إلى الارتقاء بالإنسان. وعلى ذلك، فإن التخطيط للتعليم العالي هو جزء لا يتجزأ من التخطيط للتنمية؛ لأن هذا التعليم هو وسيلة مهمة وفعّالة من وسائلها. وقد وصلت المملكة في خطط التنمية الخمسية اليوم إلى الخطة التاسعة [٩].

وبالطبع، فإن وزارة التعليم العالي هي الجهة المسؤولة عن وضع خطة التعليم العالي، وعن العمل على تنفيذها. وبالطبع، تُشارك الوزارة في هذا التنفيذ جميع مؤسسات التعليم العالي، كُل بحسب إمكاناتها ودورها، وطموحها وقدرتها ونشاطاتها،

وسعيها نحو التميز. ومن خلال الآتي سيتم إلقاء نظرة على التطلعات المستقبلية لوزارة التعليم العالي في المملكة، على أساس التساؤلين المهمين المذكورين آنفًا.

هناك أبعاد رئيسة ثلاثة لما يُراد من التعليم العالي. يقضي أول هذه الأبعاد بالمواءمة بين منهاج التعليم العالي من جهة، ومتطلبات المُجتمع واحتياجات التنمية الوطنية من جهة ثانية. أما ثاني هذه الأبعاد، فيتعلق بضرورة الاهتمام بالبحث العلمي وتعزيز القدرات البحثية والتوسع في برامج الدراسات العليا. وليس هذا البُعد بمعزول عن البعد الأول بل إن البعد الأول ينطبق عليه أيضاً. ويتمثل ذلك في أن تُحقق بحوث التعليم العالي، إضافة إلى مناهجه الدراسية ، المواءمة المطلوبة مع متطلبات المجتمع واحتياجات التنمية.

أما البعد الثالث، في إطار ما يُراد من التعليم العالي، فيختص بمسألة الجودة والنوعية، أي جودة ونوعية ما ورد في البعدين السابقين. والمقصود هنا هو جودة مناهج التعليم التي تُقدم خريجين أكثر كفاءة في العمل، وجودة البحوث العلمية التي تُقدم عطاءً معرفياً مُتميزاً. ولا يكمن هذا التميز في مناهج التعليم في المعلومات والمعارف التي تُقدمها فحسب، بل في المهارات التي تُعطيها أيضاً. كما أن تميز البحوث لا يكمن في قابليتها للتوظيف محليًّا، بل في أثرها العلمي على المستوى الدولي أيضاً.

ونأتي إلى التساؤل الثاني الذي يطرح قضية إدارة التعليم العالي من أجل الحصول على ما يُراد منه. ولقضية الإدارة هذه أبعاد أخرى خاصة بها. وتشمل هذه الأبعاد: التوسع في قبول الطلبة في التعليم الجامعي من أجل زيادة إمكانات أبناء المُجتمع وقدراتهم، بشرط ألا ينعكس ذلك تكدسًا في واقع الجامعات، (فلا يكون الإعلان عن المقبولين وسيلة لإرضاء المجتمع واستجلاب الترضية الاجتماعية [١]) ؛ واستخدام الوسائل والأساليب الحديثة اللازمة لتطوير العمل المعرفي وجعله أكثر كفاءة

وفاعلية ؛ وإيجاد مصادر تمويل مُتعددة لدعم التعليم الجامعي ؛ واستخدام الإدارة الحديثة في تنفيذ مُختلف نشاطات التعليم العالي ؛ إضافة إلى توظيف تقنيات المعلومات في تعزيز أداء مُختلف هذه النشاطات الأكاديمية منها والإدارية.

وهكذا، فإن الطموح يتجه نحو تعليم عال يستوعب كل من يستحق من أبناء الوطن، ويؤمل لهذا التعليم أن يتمتع بجودة عالية، ومواءمة مُناسبة مع مُتطلبات المجتمع واحتياجات التنمية، على ألا يقتصر ذلك على المناهج التعليمية فحسب، بل أن يشمل الأبحاث العلمية أيضاً. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو إدارة حديثة ناجحة تهتم بالأداء والتوسع واستخدام الوسائل المناسبة وتوظيف تقنيات المعلومات على أفضل وجه مُمكن.

(٢,٢) إستراتيجيات الجامعات

تهتم الجامعات السعودية اليوم، وبتوجيه من وزارة التعليم العالي، بوضع خطط إستراتيجية للتطورات المستقبلية التي تتطلع إليها. ففي إطار الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود، على سبيل المثال، دعا مدير الجامعة جميع منسوبيها، من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وموظفين، إلى الإسهام بالرأي في هذه الخطة. وهذه خطوة إيجابية تتبنى ما يُدعى (بالتخطيط التعاوني)، حيث تأتي المشاركة من الجميع، ويتحمل الجميع أيضاً مسؤولية التنفيذ، وأمجاد النجاح والوصول إلى الأهداف المرجوة [١٠].

ويُمكن هنا الإسهام بالرأي في (إستراتيجيات الجامعات السعودية)، وذلك من خلال النظر إلى توجهات الخطط الوطنية القائمة من ناحية، وإلى تطلعات المستقبل المُتجددة من ناحية أخرى. والغاية من ذلك هي البناء على التوجهات القائمة، والاستفادة من التراكم الفكري للتخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي في المملكة ؛

وهي أيضاً النظرة الواسعة والعميقة إلى ما يجري في المُجتمع، وفي مُختلف أنحاء العالم بشأن الحاجة إلى تطوير التعليم العالي، وتعزيز دوره في حياة الإنسان.

لدى المملكة سياسة وطنية للعلوم والتقنية تم إقرارها عام ١٤٢٣ هـ. ولهذه السياسة أساس إستراتيجي، بين عشرة أسس، يختص بشؤون (التعليم والتدريب)؛ إضافة إلى أساس إستراتيجي آخر يهتم (بأولويات البحث العلمي) [٩].

وإذا ما تم النظر إلى ما يختص بالتعليم العالي في أساس (التعليم والتدريب)، يظهر أن هناك مجموعة من التوجهات أو السياسات المفيدة التي ينبغي أخذها في الحسبان. وتشمل هذه التوجهات: ربط مخرجات مؤسسات التعليم بالاحتياجات المحلية؛ وضرورة إشراك الجهات المستفيدة في التخطيط ووضع المناهج؛ وتفعيل الجوانب التطبيقية؛ وتفعيل نشاطات البحث العلمي والتأهيل المستمر؛ والاهتمام ببرامج الدراسات العليا؛ وإنشاء معاهد عليا مُتميزة في المجالات العلمية والفنية المهمة؛ وإجراء تقييم دوري يُسهم في التطوير المستمر؛ إلى جانب قضايا أخرى.

أما الأساس الخاص (بأولويات البحث العلمي)، فيطرح مسألة هذه الأولويات من خلال منظور: الأمن الوطني الشامل والتنمية المُستدامة. ومن هذا المُنطلق تأتي هذه الأولويات لتشمل: قضايا الأمن المائي، والدفاع، وخدمة الشعائر الإسلامية، والصناعات البتروكيماوية، والبيئة، وتقنيات المعلومات والاتصالات، إضافة إلى الفرص الواعدة في المجالات العلمية والتقنية المُختلفة.

وبالإضافة إلى اهتمام السياسة الوطنية للعلوم والتقنية بقضايا التعليم العالي، هناك خطة وطنية خاصة بالتعليم العالي يجري إعدادها حالياً، تحمل اسم خطة (آفاق). وتهتم هذه الخطة بثلاث مجموعات من قضايا التعليم العالي الرئيسة: مجموعة منها تختص (بالوظائف) التي تُؤديها مؤسسات التعليم العالي، ومجموعة أخرى تُركز على

(قطاعات) مهمة في التعليم العالي، ومجموعة ثالثة تبحث في الموضوعات التي يُمكن أن (تُفعّل) التعليم العالي [١٠].

تشمل مجموعة (الوظائف) قضايا: القبول والاستيعاب، والتكاليف، والتنظيم، وتوافق مناهج التعليم مع فرص العمل، والعملية التعليمية، والدراسات العليا، والبحث العلمي، وخدمة المُجتمع. وتتضمن مجموعة القطاعات قضايا: قطاع التعليم الصحي، والتعليم الهندسي، وتعليم المرأة، إضافة إلى التعليم العالي الخاص. أما مجموعة (تفعيل) التعليم العالي، فتشمل قضايا: أعضاء التدريس، والطلبة، وتقنيات التعليم، وتقنيات المعلومات.

ويجدر بالمشاركين في وضع إستراتيجيات وخططها العودة إلى ما طرحته كل من السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، وما ستطرحه خطة (آفاق). وكذلك الإطلاع أيضاً على التطورات الحديثة في مُختلف جامعات العالم، وقصص النجاح التي شهدتها وتشهدها جامعات كثيرة في الوقت الحاضر في شتى أنحاء العالم. ويُضاف إلى ذلك، ضرورة التفاعل مع مُتطلبات القطاعات المهنية الحكومية والخاصة، من أجل تعزيز إمكانات القدرات البشرية التي ستعمل في هذه القطاعات، ومن تفعيل البحوث العلمية القابلة للتطبيق وتقديم الفوائد التي تُسهم في التنمية الاقتصادية، والارتقاء بإمكانات المُجتمع وقدراته.

(٢,٣) التخطيط والمعلومات المطلوبة

يُعرَّف التخطيط عمومًا بأنه (محاولة التأثير في أحداث المُستقبل). وعندما نحاول التأثير في أحداث المستقبل، فنحن نسعى إلى إلقاء نظرة استباقية إلى المستقبل. وهذه النظرة ليست نظرة يقينية، بل هي نظرة احتمالية. ولا يُمكن تقدير احتمالات لهذه

النظـرة دون معلومـات موثقـة تُفيـد في تقـدير هـذه الاحتمـالات. وتشـمل مثـل هـذه المعلومات: معلومات عن الوضع الراهن الـذي يُطلـب التـأثير في أحداثه؛ ومعلومـات عن التطـورات السـابقة الـتي أدت إلى الوضـع الـراهن، وهـل خضـع الوصـول إلى هـذا الوضع للتوجيه المُسبق؟ أم تُرك يسير دون ضوابط؟

ولكـن، هـل يكفـي الحصـول علـى المعلومـات سـابقة الـذكر للتخطـيط ومحاولـة التأثير في أحداث المستقبل؟ في الحقيقة المعلومات السابقة غير كافية، فهنـاك حاجـة إلى معلومـات أخـرى أيضـاً. فـإذا كانـت المعلومـات سـابقة الـذكر آتيـة مـن الماضـي، فـإن المعلومات المطلوبة الأخرى تهتم بالمستقبل. ويشـمل ذلـك: الطموحـات والمتطلبـات، والأهـداف الـتي يُؤمـل تحقيقهـا في المسـتقبل، وربمـا مـع جـدول زمـني لتحقيـق هـذه الأهداف وفق أولويـات نتطلـع إليهـا. كمـا يحتـاج أيضـاً إلى معلومـات مُستقبلية أخـرى حول الفرص المُمكنـة الـتي يُمكـن أن تُسـاعد في تحقيـق التوجهـات المُستقبلية، وحـول العوائق المُحتملة التي يُمكن أن تُقاوم هذه التوجهات.

ويجب أن تتصف الخطط، التي توضع بهدف محاولة التأثير في أحداث المستقبل، بالمرونة. والمرونة هنا تعني الاستفادة من الفـرص المُمكنـة، وتعـني أيضـاً تجنـب العوائـق المُحتملـة. في سـبيل تحقيـق ذلـك، قـد يكـون للخطـط الموضـوعة أكثـر مـن مسـار، تبعـاً لتوقعات الفرص أو العوائق، ولكن دون الخروج عن التوجه العام نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

إن أي طمـوح أو أي مشـروع يحتـاج إلى تخطـيط، مـن أجـل تمكـين أصـحابه مـن توجيه أحداث المستقبل لتحقيق تطلعات ومُنجزات مطلوبة. وبقـدر مـا يكـون التخطـيط دقيقاً ومدروساً، بقدر ما يُمكن الوصول إلى المتطلبات بسرعة وكفاءة. ولكـن لا يُمكـن تحقيق التخطيط الدقيق والمدروس دون معلومات تُلقي نظرة على الماضي، وتُلقي نظرة أخرى أيضاً على المستقبل، تحاول من خلالها استشرافه ومعرفة طموحاته.

في التعليم العالي نحتاج إلى التخطيط المدروس المبني على المعلومات، والمُتطلع إلى أهداف طموحة. ولا تتمتع مؤسسات التعليم مؤسسات بالقوة المادية المُباشرة أو المسيطرة، ومع ذلك فهي مؤسسات قوية، وربما أقوى من جميع المؤسسات الأخرى المحيطة بها. لكن قوتها من نوع القوة غير المباشرة، أو ما يمكن أن نسميه مجازا (القوة الناعمة) غير المُسيطرة، ولكن المُؤثرة. إن الأفراد الأقوياء القادرين على العطاء، في شتى المجالات، وفي مُختلف المؤسسات، هم من خريجي مؤسسات التعليم العالي؛ والأفكار الجديدة والفعالة يُفترض أيضاً أن تأتي من بحوث مؤسسات التعليم العالي والباحثين العاملين والدارسين فيها. ودورة التعليم العالي مُتجددة تُؤهل المهارات البشرية وتُقدم الأفكار الجديدة بشكل متواصل [١٢].

إن مهام التخطيط للتعليم العالي، وتوفير المعلومات لهذا التخطيط، وتسهيل التعامل مع هذه المعلومات، باتت من الأمور الحيوية لعالم المستقبل. وليس موضوع التعليم العالي من الموضوعات محدودة الأبعاد، بل هو موضوع مُتعدد الأبعاد سواء في المجالات المعرفية التي يطرحها، أو في مجالات التأثير المتعددة التي تبدأ بالإنسان وتتوسع معه لتشمل المؤسسات والمجتمعات، بل والعالم بأسره.

(٢,٤) حضور الإستراتيجية عند إعداد التفاصيل

تتجه جامعات المملكة إلى تطوير مناهجها الأكاديمية بما يُؤدي إلى تطوير إمكانات خريجيها، وتحقيق موقع علمي ومهني مُتقدم لهم، ومكانة محلية وعالمية أرفع لها. وفي إطار تنفيذ هذه المهمة كثيراً ما نجد أن العمل على إعادة النظر في المقررات الأكاديمية وتفصيلاتها يبدأ قبل وضع دليل لهذا العمل. وهذه مُعضلة لها آثارها السلبية؛ لأنها تُؤدي إلى غياب التوجهات اللازمة لمثل هذا العمل، مما يُثير الجدل

والخلاف بشأنه، وربما يقدم في النهاية تغييرات في تفاصيل المناهج والمقررات، تفتقر إلى التكامل الذي يحتاجه التطوير المنشود.

ويتمثل دليل العمل، نحو التطوير المنشود، في تحديد التوجهات الإستراتيجية المطلوبة لهذا التطوير. فهذه التوجهات مطلوبة على مستوى الجامعة، ولا بُد لكل جامعة تتطلع إلى التطوير المستمر من إستراتيجية تقود إلى نظام مُتكامل يسعى إلى تحقيق أهداف مُحددة. ويجب أن تستند هذه الإستراتيجية إلى الإستراتيجية الوطنية العليا للدولة عموماً، وللتعليم العالي في الدولة على وجه الخصوص. ويُضاف إلى ذلك أن إستراتيجية الجامعة يجب أن تكون مُنطلقاً لإستراتيجيات الكليات؛ وإستراتيجيات الكليات مُنطلقاً لإستراتيجيات أقسامها، وصولاً إلى مستوى إستراتيجيات مناهج الأقسام، والمقررات الدراسية.

وحين تنطلق كل إستراتيجية من إستراتيجية عند مستوى أعلى، فإنها تأخذ توجهات الإستراتيجية الأعلى، ولكن ضمن المجال المُحدد لعملها، لتعطي توجهات أكثر تفصيلاً لهذا المجال. فإذا كانت الجامعة، على سبيل المثال، تُعطي، ضمن توجهاتها المستقبلية المختلفة المرتبطة بإستراتيجية الدولة، تطلعات تقضي بجعل مناهج الجامعة موازية لمناهج الجامعات العالمية، ومُستجيبة لمتطلبات سوق العمل المحلي، فإن على الكليات والأقسام أن تُعد إستراتيجياتها، وتُحدد مقرراتها على هذا الأساس. وفي سبيل ذلك، على هذه الكليات والأقسام أن تقوم بدراسة مناهج الجامعات العالمية في حقل تخصصها، إضافة إلى دراسة مُتطلبات سوق العمل المحلي في هذه التخصصات بشكل تفصيلي.

بوجود الإستراتيجية العامة للجامعة، والدراسات سابقة الذكر، على مستوى الكليات والأقسام تتكون القاعدة المعرفية لوضع الإستراتيجيات التفصيلية لتطوير مناهج الكليات والأقسام، ولتحديد أهداف كل مقرر. وبذلك يصبح العمل على

وضع محتويات المقررات مُحددًا وواضحًا، قد يثير النقاش حول التفاصيل، لكنه لن يثير الجدل حول توجهات المقررات وأهدافها؛ لأن الأمر في هذا المجال محسوم بالتوجهات المطلوبة، وبالمعرفة التي كونتها الدراسات المقترحة، إضافة إلى خبرات منسوبي الجامعة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن إستراتيجية أي جامعة لا تشمل توجهات مناهجها ومقرراتها فحسب، بل تتضمن أيضًا قضايا أخرى كثيرة، منها سياسات القبول، وتوجهات البحث العلمي، ومسألة الدراسات العليا، ومصادر الدعم المالي، والشراكة مع الجهات الخارجية، وتوفير الخدمات المعلوماتية، إضافة إلى قضايا البُعد الدولي، وغير ذلك. ولا شك أن وجود إستراتيجية مُتجانسة ومُتكاملة لأي جامعة مُؤشر مهم على وضوح رؤية هذه الجامعة، ووضوح مسيرتها نحو التطوير.

(٢,٥) الأبعاد المحلية والدولية للتعليم العالي

ليس التعليم العالي مسألة محدودة الأبعاد مُستقلة بذاتها، بل هي قضية مفتوحة، مُتشعبة على الصعيد المحلي، ومُتفرعة على المستوى الدولي. تؤثر على قضايا حيوية عديدة وتتأثر بها. بين هذه القضايا التفوق المعرفي والمكانة الحضارية؛ وبينها الارتقاء بالإنسان وإمكاناته وتطوير حكمته؛ وبينها أمن المُجتمع وسعادته واستقراره؛ وبينها التنمية والحفاظ على استدامتها ودعم العطاء الاقتصادي المبني على المعرفة؛ وبينها العلاقة، بل التفاعل مع الآخرين، والقدرة على المُنافسة؛ وبينها أمور أخرى كثيرة تشمل مُختلف قضايا الحياة [١٣].

وعلى مر الزمن، لم يقتصر أثر التعليم على الأبعاد المحلية، بل كان دائمًا (عولمي) الطبيعة، اشتقاقاً من (العولمة). في العصور القديمة كانت عولمة التعليم،

أو المعرفة التي يُغذيها التعليم، بطيئة بالمقارنة مع ما هي عليه اليوم. إذ كانت عولمة التعليم تأتي بصورة مُباشرة عن طريق تنقل البشر غزواً أو ترحالاً، وكان هذا التنقل بطيئاً قياسًا بواقع الحال اليوم. وكانت تأتي أيضاً بصورة غير مُباشرة من خلال آثار الحضارات ونقلها عبر الزمن من جيل إلى آخر، ومن حضارة أقدم في مكان ما إلى حضارة أحدث في مكان آخر. لكن هذه الصورة غير المباشرة باتت مباشرة وسريعة في الوقت الحاضر، نتيجة لمعطيات العصر الذي نعيش فيها.

إن عولمة المعرفة، والتعليم الذي يُغذيها، في عالم اليوم، عولمة سريعة الإيقاع. عبر تقنيات الاتصالات، فقد بات انتقال المعلومات سريعاً وفعّالاً ومحدود التكاليف. ومن خلال تقنيات المعلومات بات تنظيم المعلومات وانتقاؤها ومعالجتها سريعاً وفعّالاً ومحدود التكاليف أيضاً. وعبر وسائل النقل أصبح انتقال الأشخاص حول العالم ميسراً وسريعاً لا تعيقه تضاريس الجغرافيا، ولا مشاكل الزمن [١٤].

وبالنظر إلى القضايا التي يؤثر التعليم العالي فيها ويتأثر بها، يظهر أن هذه القضايا تبدأ بالإنسان. فالإنسان بتكوينه مُتطلع إلى المعرفة وربما إلى المهنة المُلائمة أو المكانة التي يُمكن أن يكتسبها أصحاب المعرفة. وبالإضافة إلى الإنسان، يُؤثر التعليم أيضاً ويتأثر بالمؤسسات؛ ويشمل ذلك الجامعات والكليات التي تُقدم التعليم العالي، إضافة إلى المؤسسات المُختلفة التي تعتمد في عملها على مُخرجات التعليم العالي أيضاً. وتشمل هذه المُخرجات الإمكانات والمهارات البشرية، والأفكار والمُعطيات البحثية القابلة للتوظيف في تطوير مُنتجات وخدمات هذه المؤسسات. وهناك أيضاً المؤسسة الكبرى في المُجتمع المحلي، أي الدولة وطموحاتها وخططها ومشاريعها في التطوير والتحديث الذي يعتمد على تفعيل نشاطات المؤسسات المُختلفة والارتقاء بالمجتمع وإمكاناته وعطائه.

أما على المستوى الدولي فيؤثر التعليم العالي ويتأثر بعاملين رئيسين اثنين، هما: المُنافسة من جهة، والتعاون من جهة أخرى. وليس هذان العاملان بمُتناقضين، بل هما مُتكاملان. المُنافسة والتعاون في التعليم العالي يأتيان على مستوى الدول وعلى مستوى الجامعات. ثُم هناك المؤسسات الأخرى المهتمة بمخرجات التعليم العالي. ولا شك أن هذه المؤسسات تُحبذ التعاون مع الجامعات، وربما تشجع المنافسة فيما بينها، من خلال مُسابقات دعم المشاريع البحثية أو توجيه الطلبة للدراسة في هذه الجامعة أو تلك.

في المُنافسة وفي التعاون تتعلم الدول والجامعات والمؤسسات من بعضها بعضًا. فتتعلم الإيجابيات لتحذوا حذوها وتطورها وتستفيد منها، وتتعلم السلبيات لتبحث في كيفية تجنبها والتخلص منها. وفي الموضوعات الحيوية، كثيرًا ما تتعاون الجامعات وتتنافس لدعم تطوير موضوع حيوي يُحقق فتحًاعلميًّا يفيد البشرية حاضرًا ومُستقبلاً، ويُعطي مكانة السبق لكل من أسهم فيه.

وفي التخطيط للتعليم العالي، لا بُد أن تكون أبعاد هذا التعليم المحلية والدولية واضحة أمامنا. علينا أن نجمع المعلومات بشأنها ونوثقها. علينا أن ندرس هذه المعلومات دراسة دقيقة، ونحولها إلى معرفة مفيدة نستطيع توظيفها في تحديد التوجهات والخطط المستقبلية، وفي التعريف بالمشاريع اللازمة لهذه الخطط، والعمل على تنفيذها وصولاً إلى تحقيق الطموحات المنشودة.

(٢,٦) الطالب الجامعي المتجول: شراكة جديدة بين الجامعات

تطرح الشراكة الجديدة بين الجامعات تساؤلاً مُثيرًا يمكن صياغته لكل طالب من أبنائنا بالقول: (ما رأيك في أن تُكمل السنة الأولى من دراستك الجامعية في جامعة سعودية، والسنة الثانية في جامعة آسيوية، والثالثة في جامعة أوربية، والرابعة في

جامعة أمريكية، ثُم تتخرج بدرجة علمية مُشتركة وموثقة، وتحتوي أختام جميع هذه الجامعات؛ كل ذلك، دون أن تسقط مقررات لم تجرِ معادلتها، أو أن تفقد زمناً، يُؤخر تخرجك، ويذهب بسنوات من العمر؟). هذا السؤال، بل هذا الحلم ليس رغبة ولا أمنية؛ إنه واقع بدأت ملامحه في الظهور، إنه الشراكة الجديدة بين الجامعات. وهناك أمثلة مهمة على ذلك، نورد فيما يأتي بعضاً منها.

بين دول أمريكا الشمالية التي تشمل: الولايات المُتحدة وكندا والمكسيك، هناك برنامج للشراكة في التعليم العالي، يُدعى (برنامج شمال أمريكا لمنح التعليم الجوال). ويتيح هذا البرنامج للطلبة، من مُختلف هذه الدول، الحصول على منح دراسية، تسمح لأصحابها بالدراسة في عدة جامعات موزعة على مدى هذه الدول [١٥]. وهناك أيضاً برنامج آخر شبيه بهذا البرنامج، يُدعى (البرنامج الدولي للتعليم العالي الجوال)، ويسمح بتبادل الطلبة بين جامعات أوربية وجامعات كندية. ويسعى البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، إلى التوسع ليشمل دولاً أخرى [١٦].

ومن أمثلة السماح بالتعليم العالي الجوال أيضاً، اتفاقيات الشراكة بين جامعات موزعة في شتى أنحاء العالم، متجاوزة إطار مناطق جغرافية مُحدودة. وبين أبرز اتفاقيات الشراكة هذه ما تقوم به (جامعة دارمستاد التقنية) الألمانية؛ فلدى هذه الجامعة علاقات شراكة مع جامعات في كل من: آسيا وإفريقيا وأمريكا. وهناك، في مجال هذا التوجه أيضاً، ما تقوم به بعض الجامعات العالمية، من فتح فروع لها في شتى أنحاء العالم، كما فعلت جامعة (ستانفورد) الأمريكية، عام ٢٠٠٣م، حيث افتتحت فرعاً لها في الصين، وبات بإمكان طلبتها التجوال بين فروع الجامعة، الموزعة حول العالم.

ولكن ماذا يُفيد التجول في تلقي التعليم العالي؟ إنه بلا شك يُعطي مرونة للطالب في تلقي هذا التعليم، في المكان الذي يُناسبه، بما يستجيب لظروفه الشخصية. ويُتيح هذا

التعليم للطالب أيضاً التعرف على ثقافات أكثر من بلد واحد، خلال دراسته الجامعية، وهذا ما يُقرب الفجوة الثقافية بين الشعوب، ويبني الصداقات في سن مُبكرة، ليُسهم في تحويل أي صراع ثقافي مُحتمل، إلى تواصل إنساني، يُعزز التفاهم الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر المُعتاد في الماضي، وفي الوقت الحاضر أيضاً، أن يكون هناك طلبة من مُختلف أنحاء العالم في دول العالم الأقوى، ولا يكون هُناك العكس، لكن النظام الجديد يجعل الأمر مُتعادلاً، والتفاهم مُتبادلاً، وأكثر عُمقاً من ذي قبل.

ويحتاج الاهتمام بالتعليم العالي الجوال إلى التعامل مع مسألتين مهمتين بمرونة وحكمة. ترتبط المسألة الأولى، بالمستوى الأكاديمي، حيث لا بُد من تحقيق مُستوى أكاديمي مُتعادل بين الجامعات التي تسمح بوجود الطالب المتجول. ويُفيد هذا الأمر في الارتقاء ببعض الجامعات، وتعزيز دورها، على المستويين المحلي والدولي معًا.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بمرونة مقررات البرامج الدراسية، وعلى الجامعات هنا أن تتسم بالمرونة في كل من المتطلبات العامة للشهادات الجامعية والمُتطلبات التخصصية. فعلى صعيد المقررات العامة، يجب وضع نظام تكافؤ بين هذه المقررات في مُختلف الجامعات. وعلى صعيد المقررات التخصصية، خصوصاً غير التأسيسية، يُمكن وضع عدد كبير من المقررات التي يُمكن للطالب اختيار مجموعة منها، من أي جامعة تدخل في إطار اتفاقات التجوال. وتبقى المقررات التأسيسية للتخصصات المختلفة الموضوع الرئيس الذي يجب الاتفاق على توحيده بين الجامعات ذات العلاقة.

بالنظر إلى ما سبق، فإن أول تساؤل يطرح نفسه، هو مدى مُرونة وفاعلية أنظمة التعليم العالي في المملكة في السماح لطلابنا بالتجوال ضمن الجامعات الوطنية؟. إذا تم تحقيق ذلك وهو أمر مهم، فإنه يمكن بعد ذلك التوجه نحو العمل على السماح بالتجوال ضمن جامعات منطقة الخليج، إضافة إلى التجوال بين الجامعات على

مستوى العالم. وعسى أن يأخذ هذا الموضوع حظه من الاهتمام في الجامعات في المُستقبل.

ويمكن ختم موضوع التجوال بملاحظة مهمة في إطار ما يشهده العالم من توجه نحو حوار الحضارات، واهتمام المسلمين بذلك الذي تمثل في رعاية المملكة العربية السعودية (لمؤتمر مدريد لحوار الحضارات) الذي عُقد في شهر رجب ١٤٢٩هـ، الموافق (يوليو/تموز ٢٠٠٨م) [١٦]. فتجوال طلبة الجامعات، خلال دراستهم حول العالم يُعزز التعارف الإنساني والتوافق الثقافي والتواصل الحضاري بينهم، وينعكس ذلك على حياتهم المستقبلية، بما يعزز التفاهم والسلام العالمي الذي يُشكل مُتطلبًا رئيسًا للتنمية، التي يسعى الجميع إلى تحقيقها.

(٢,٧) تطوير إمكانات خريجي الجامعات

هناك نقلة كبيرة في حياة الإنسان في الفترة التي يتخرج فيها من الجامعة، ويستعد للانخراط في العمل المهني والتعامل الفعلي مع المجتمع. في هذه الفترة يبرز أمام خريج الجامعة، وهو يسعى لإيجاد عمل، تساؤلات عدة، لعل من أبرزها: ماذا لدي لأقدم من نشاطات مفيدة؟ وهل ما أملك من معارف ومهارات يضعني في موقع تنافسي مُتقدم مع خريجي الجامعات الأخرى؟ ثُم هل ما اكتسبته في الجامعة مُناسب لما هو مطلوب للعمل الذي سأقوم به؟ إضافة إلى تساؤلات أخرى تدخل في إطار التنافس على المستوى والإمكانات بين خريجي الجامعات، وفي قضية التوافق المطلوب بين إمكانات خريج الجامعة وبين مُتطلبات سوق العمل.

إذا كانت هذه التساؤلات السابقة مُتوقعة، وتواجه خريجي الجامعات كل عام، فإن على مؤسسات التعليم العالي، أن تُخطط لها بشكل استباقي يُحقق المستوى

المنشود لخريجي الجامعة، ويُؤدي إلى تفاعل إيجابي بين ما لدى خريج الجامعة من معارف ومهارات، وما تحتاجه المؤسسات التي يُمكن أن توظفه من هذه المعارف والمهارات.

إن التخطيط المُسبق لهذا الأمر يتطلب معلومات يستند إليها تسمح بتزويد طالب الجامعة بالمعارف والمهارات التي تضعه في موقع تنافسي بين أقرانه من خريجي الجامعات الأخرى من جهة، إضافة إلى تحقيقها للتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي من جهة أخرى. وفي سبيل تأمين هذه المعلومات، لا بُد من القيام بدراسات تسعى إلى الحصول عليها، وتسهيل استخدامها للتخطيط المنشود.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألتي التنافس مع الجامعات الأخرى والتوافق مع مُتطلبات سوق العمل، هما مسألتان مرتبطتان، من حيث الهدف في تميز خريج الجامعة، وكذلك في بعض العوامل المؤدية إلى هذا التميز. فهناك معارف ومهارات أساسية عامة لخريج الجامعة، بصرف النظر عن موضوع التخصص، تُناسب سوق العمل في أي مكان في العالم. وهناك أيضاً معارف ومهارات أساسية خاصة لكل تخصص تُناسب سوق العمل في هذا التخصص، أيًّا كان مكان العمل. وهذه المعارف الأساسية العامة منها والخاصة، ومدى الاهتمام بها، وكيفية تقديمها للطالب، والتأكد من اكتسابه لها، هي ما يُميز خريجي جامعة معينة عن خريجي الجامعات الأخرى.

إن التخطيط لتطوير إمكانات خريجي الجامعات يتطلب دراسة ما تُقدمه الجامعات المُختلفة، خصوصاً العريقة منها، من معارف ومهارات، عامة أو خاصة، لطلبتها في المقررات العامة وفي المقررات التخصصية. ويحتاج هذا التطوير أيضاً إلى معلومات عن سوق العمل المحلي؛ ماذا يحتاج خريج الجامعة من معارف ومهارات في

السوق المحلي على الصعيد العام، في كل المهن، وعلى الصعيد الخاص، في كل تخصص على حده، وربما أيضاً تبعاً لطبيعة المؤسسات المحلية.

تتطلب دراسة سوق العمل المحلي وجود علاقة بين خريجي الجامعة السابقين، وبين الجامعة. فهؤلاء خاضوا غمار سوق العمل بعد تخرجهم من الجامعة، وعرفوا نقاط القوة التي زودتهم بها دراستهم، وخبروا أيضاً نقاط الضعف، وكثيراً ما تمنوا لو أن الجامعة جنبتهم ذلك الضعف، وأعطتهم ما يحتاجون إليه. هذه العلاقة بين خريجي الجامعة والجامعة يجب أن تكون مستمرة، وأن تسمح بدراسات ميدانية مستمرة، وتُسهم في تطوير المناهج الجامعية باستمرار، استجابة لمتغيرات الحياة.

إن دراسات جمع المعلومات هذه ضرورة لا بُد منها للتخطيط، لكنها لا تكفي. وهنا يأتي دور تحليل (المعلومات) والعمل على تحويلها إلى (معرفة) مفيدة للتخطيط المطلوب. ويحتاج هذا الأمر إلى خبرة، وإلى حكمة، وإلى الاستفادة من التجارب السابقة والتعلم من التجارب الذاتية. إننا نحتاج إلى دراسات مُستمرة تعطينا المعلومات المطلوبة وتُرينا مُتغيراتها، ونحتاج إلى التخطيط المتواصل لتحديد ما يجب عمله لتحقيق التطوير المنشود؛ وبالطبع نحتاج أولاً وأخيراً إلى تحويل ما نريد إلى واقع ملموس.